يقـول الاستـرباذي: «والتـركيـب العقلي الثـنائي بين الثلاثـة الأشيـاء أعني الاسم والفعل والحـرف لا يعدو ستـة أقسـام الاسمان والاسم مع الفـعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان. فالاسمان يكوّنان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مـسندا إليـه وكذا الاسم مع الفـعل لكون الفعل مـسندا والاسم مسندا إلـيه والاسم مع الحرف لا يكون كـلاما... والفعل مع الفعل أو الحـرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه" [1].

وممّا يدلّك على تـأثيـر سـيـبـويه في هذه النقطة بالـذات تواصل التـمـثـيل بشـواهده كمـا يدلّك على ذلك المرتجل في شـرح الجـمل لابن الخشـاب: «اعلم أن الكلم الثلاث إذا ألف بعـضها مع بعض حصل بعـد ذلك ستّة تآليف: إثنان مـفيدان إفادة مطردة وآخـر منها مفـيد إفادة مخـصوصة بموضع واحـد مقصـورة عليه وثلاثة مطرحة لأنّهـا لا تفيد. والقـسمان الأولان: الاسم مع الاسم كـقولك: زيد منطلق والله إلاهنا والفعل مع الاسم كقولك قام زيد وانطلق بشر والثالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم في النداء خـاصّة كقـولك يا زيد. والثلاثة المطرحـة هي الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل والحرف مع الحرف». [2]

إن الشواهد الأخيرة المتعلّقـة بتوليف الكلم في العربيّة لا تدحض فقط زعم ابراهيم مـصطفى أن النحـاة العرب عنـوا بالإعراب تغـيّر أواخـر الكلم المفـردة ولم ينظروا في قـوانين تأليفـها، بل إنّهـا تدحض أيضا إذا أضـفنا إليهـا تمييـز الرضي بين "الوضع والاستـعمال قـول عبد الرحـمان أيوب إن النحاة العـرب لم يدرسوا نماذج التـراكيب في العـربيّـة وهو لا يجـعلنا نطمئـن للتأويل الّذي أوّل به تـعريف النحـاة القدماء لمنوالهم.

3. 2 - حدّ الإعراب عند القدماء

أمّا النقطة الثـانية الّتي نبـحثهـا لمعرفة مـدى مطابقة أقوال المحـدثين للتراث النحـوي بعد حـدّ النحـو فهي حـدّ الإعراب. لم يـكن حظّ الإعراب عند المحـدثين

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 33 / 34.

2 المرتجل ص 27